



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The role of monetary policy in controlling inflation in Iraq for the
period from 2008-2020**

Ahmed Ibriheem Jumaa*

College of Administration and Economics, Al-Iraqi University

Keywords:

Monetary policy, inflation, exchange rate,
interest rate, money supply.

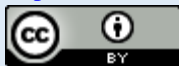
ARTICLE INFO

Article history:

Received 13 Sep. 2023
Accepted 11 Oct. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Ahmed ibriheem jumaa

College of Administration and Economics,
Al-Iraqi University



Abstract: Monetary policy is the tool by which the central bank implements the objectives of economic policy. By controlling this tool, we can control many indicators related to currency conditions and the inflation rate. The research aimed to explain the relationship between monetary policy through the tools it used, which are (money supply, exchange rate, policy price) and inflation, which is one of the most important macroeconomic indicators around which the formulation of macroeconomic policies revolves. These policies usually aim to achieve economic stability, as this indicator has several connotations because of its direct impact on purchasing power, the well-being of consumers, and the pattern of spending and saving. On the other hand, the inflation rate and the mechanism used in order to control the inflation that occurs in the economy and the extent of its impact on those variables, assuming that the direct monetary tools used by the central bank have a positive impact in curbing the inflation that occurs. The results that appeared in the standard analysis showed that they have a direct impact. In reducing the severity of inflation, as the rate reached 98%, I used the descriptive approach to the variables in addition to the analytical approach represented by the (VAR) methodology, and we used the (EViews) program to verify the stability of the results. As for the most important results, after interpreting 98% of the model results, it was proven that the policy tools Cash has a direct impact on curbing inflation in Iraq, which is what the research hypothesis was based on. The research recommended the need for private banks to employ their excess liquidity by providing credit and increasing their contribution to the development of economic sectors.

دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم في العراق للمدة من 2008-2020

احمد إبراهيم جمعة

كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية

المستخلص

تعد السياسة النقدية الأداة التي بواسطتها ينفذ البنك المركزي أهداف السياسة الاقتصادية، عن طريق تحكمه بهذه الأداة يمكننا التحكم بالعديد من المؤشرات المرتبطة بأوضاع العملة ومعدل التضخم وقد هدف البحث إلى بيان العلاقة بين السياسة النقدية من خلال أدواته التي استعنت بها وهي (عرض النقد، سعر الصرف، سعر السياسة) والتضخم الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تتمحور حولها صياغة السياسات الاقتصادية الكلية وعادة ما تهدف هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث إن هذا المؤشر له دلالات عدة لما لها من تأثير مباشر على القدرة الشرائية وعلى رفاهية المستهلكين ونمط الانفاق والادخار، وفي المقابل فإن معدل التضخم والآلية المتبعة من أجل السيطرة على التضخم الذي يحدث في الاقتصاد ومدى تأثيره على تلك المتغيرات بافتراض أن الأدوات النقدية المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي لها أثر إيجابي في كبح التضخم الحاصل وقد بينت النتائج التي ظهرت في التحليل القياسي أن لها تأثير مباشر في تخفيف حدة التضخم حيث وصلت النسبة إلى 98%، وقد استعنت بالمنهج الوصفي للمتغيرات فضلا عن المنهج التحليلي متمثلاً بمنهجية (VAR) ومستعينا ببرنامج (EViews) للتحقق من مدى استقراره النتائج، أما أهم النتائج فبعد تفسير 98% من نتائج النموذج أثبتت أن أدوات السياسة النقدية ذات تأثير مباشر في كبح التضخم في العراق وهو ما انطلقت منه فرضية البحث، وأوصى البحث بضرورة توظيف المصارف الأهلية للسيولة الفائضة لديها عن طريق تقديمها للائتمانيات وزيادة مساهمتها في تطوير القطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة، عرض النقد.

المقدمة

لعبت السياسة النقدية دوراً في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية حيث إن أهمية السياسة النقدية تأتي أساساً من تأثيرها الكبير على العديد من المتغيرات الاقتصادية وفي سعينا إلى توضيح أدوات السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي والمتمثلة بالأدوات النوعية والأدوات الكمية إضافة إلى أن البنك المركزي اعتمد على نافذة بيع العملة من أجل السيطرة على أسعار الصرف وتوفير النقد الأجنبي للسوق المحلية فضلا عن الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي والأسباب المتمثلة بها والعلاقة التي تربط كل من أسعار الصرف وسعر السياسة وعرض النقد بالمفهوم الواسع ومدى تأثيرهم على معدل التضخم والآليات المتبعة من أجل السيطرة نسبة التضخم، وبالتالي تم تقسيم البحث على أربعة مباحث حيث المبحث الأول تم توضيح المنهجية الدراسية المتبعة من قبلنا فضلا عن أهميته مع الفترة الزمنية والمكانية للبحث، أما في المبحث الثالث فتم التطرق إلى المفاهيم العامة لكل من السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي والأدوات التي استخدمتها وهي (سعر الصرف، سعر الفائدة وعرض النقد بالمفهوم الواسع) والتي عدت متغيرات مستقلة مع توضيح لكل من أهميتها والأدوات التي استخدمها البنك المركزي وقد قسمت على نوعين أساسيان وهما نوع تقليدي فضلا عن كمي، وفضلا عن المتغير التابع وهو التضخم والمشاكل التي

ينبغي لنا مراعاته عند تعريفنا والأسباب التي تؤدي إلى التضخم مع عرضنا لأنواعه فضلا عن طرق قياسه، أما في المبحث الثالث فتم التطرق إلى الإطار التحليلي لواقع السياسة النقدية وأثرها في معدل التضخم حيث أدرجنا جداول عدة توضحه مع تحليلها ورسمها باستخدام برنامج (EViews 12) أما في المبحث الرابع فتطرقنا إلى توصيف الانموذج وتحليل للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام منهجية (Var)، أما المعوقات التي واجهتنا فتمثلت في قلة المعلومات التي توفرت لدينا عن نسب الاحتياطي خلال فترة الدراسة وعدم توفرها في موقع البنك المركزي العراقي وبالتالي الاستعانة بالنشرات المتوفرة ورقياً من أجل استخراج تلك البيانات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أن أدوات السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي لها تأثير مباشر في تخفيف حدة التضخم مما يساهم في التأثير على طبيعة النشاط الاقتصادي في البلد وبالتالي تحقيق الاستقرارين النقدي والاقتصادي معاً.

ثانياً. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أن اتباع السياسات النقدية المناسبة من قبل البنك المركزي خلال مدة البحث من أجل السيطرة على التضخم في العراق حيث واجه عقبات كبيرة من أهمها التقلبات الحاصلة في الأسواق العالمية وخصوصاً أزمة الرهن العقاري إضافة إلى أحداث داعش الإرهابي وما تلتها من عمليات التحرير، مما سبب ضغوطاً مباشرة على أسعار النفط العالمية والتي تعد المصدر الأساس للحصول على الدولار من أجل موازنة أسعار الصرف في الأسواق الذي يتم عن طريق مبيعات البنك المركزي عبر نافذه العملة.

ثالثاً. فرضية البحث: إن أدوات السياسة النقدية المباشرة (عرض النقد، سعر الصرف، سعر الفائدة) المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي لها تأثير إيجابي في كبح التضخم الذي يصيب الاقتصاد العراقي.

رابعاً. المنهجية: يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتحليلي في عرض وتحليل المشكلة والحلول المناسبة لها.

خامساً. الهيكلية: يقسم البحث على ثلاثة مباحث المبحث الأول يضم الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية والتضخم والمبحث الثاني إطار تحليلي لواقع السياسة النقدية والتضخم والمبحث الثالث حيث الجانب القياسي وصولاً إلى أهم الاستنتاجات والتوصيات.

سادساً. الحدود الزمانية والمكانية:

أ. الزمانية: فتتضمن مدة البحث التي هي (2008-2020)

ب. المكانية: الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم

أولاً. مفهوم السياسة النقدية وأهدافها ومهامها: يمكن تعريف السياسة النقدية كالآتي: هي "مجموع الإجراءات والتدابير اللازمة التي تسمح بتدخل البنك المركزي مستخدماً كل الياتة النقدية للتأثير على حجم الائتمان في إطار توسعي أو تقييدي تحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية" (يونس، 2012: 311). أو أن نعرفها على أنها إحدى السياسات الاقتصادية التي تحاول الدول من خلالها تحقيق أهدافها الاقتصادية (درويش، 2008: 11).

أو يمكن تعريفها بأنها: " جملة الإجراءات التي تقوم بها الدولة (السلطة النقدية) بهدف التأثير في كمية النقود والأسعار وينعكس هذا التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي" (عمر، 2009: 112).

مما سبق يمكننا أن نوضح أن السياسة النقدية مرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي أو التي تتحكم في عرض النقود وبالتالي القوة الشرائية لذلك البلد وهي بالتالي تعد من القوانين التي تضعها السلطة النقدية بما يساعد على سرعة وسهولة تداول النقود حتى تستطيع القيام بوظائفها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لذلك البلد.

ثانياً أهداف السياسة النقدية (الشيباني، 2018: 145):

1. إن قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 المادة الثالثة منه حددت أهداف السياسة النقدية والتي تلخصت بالآتي:
 2. السعي للحفاظ على تحقيق استقرار السعر المحلي.
 3. تعزيز الحفاظ على نظام مالي مستقر يستند إلى السوق.
 4. تعزيز النمو المستديم والرخاء في العراق.
 5. مواجهة التضخم بشكل أساسي ومن ثم القضاء على البطالة من خلال آلية السوق التي ستحكم الفلسفة الاقتصادية للدولة.

وكذلك حددت مهام للسياسية النقدية بموجب الفقرة الرابعة من قانون البنك المركزي والتي تمثلت بالآتي:

- ❖ صياغة القرارات الخاصة بالسياسة النقدية بما فيها سياسة سعر الصرف للدينار العراقي.
- ❖ إدارة جميع الاحتياطات النقدية الأجنبية الرسمية والاحتفاظ بما يقوم به البنك المركزي العراقي بإجراء جميع المعاملات الخاصة بالموجودات الأجنبية وإدارة الاحتياطات الأجنبية الرسمية للدولة كافة بما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية.
- ❖ الاحتفاظ بالذهب وإدارة احتياطات الحكومة.
- ❖ تقديم المشورة المالية للحكومة.
- ❖ يقدم خدمة السيولة للمصارف من خلال تحديد نسب الاحتياطي القانوني وتحديد سعر إعادة الخصم.
- ❖ اصدار وإدارة العملة.

يقوم البنك المركزي بجميع الأعمال الضرورية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيم والإشراف على شركات الإقراض وشركات التمويل الجزئي وأية مؤسسة مالية غير مصرفية.

أدوات السياسة النقدية: تعد السياسة النقدية من أبرز السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتثبيت معدلات سعر الصرف التي تؤدي إلى زيادة الاقتصاد الوطني قوة وفاعلية لمواجهة التحديات الاقتصادية، حيث إن تحقيق احتياطي من النقد الأجنبي وتثبيت سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار يعد أمراً ضرورياً ومناسباً، ولمزاد العملة الأجنبية التي يعقدها البنك المركزي العراقي دور في الحفاظ على مستوى مناسب من سعر الصرف وتثبيته وكذلك له دور في عدم السيطرة على العملة الأجنبية، مما أدى إلى هروب قسم من مبيعاته الخارج وبشكل رسمي وبدون السيطرة عليها، مما أضر بالاقتصاد العراقي وقد قام البنك المركزي العراقي باتخاذ خطوات عدة لتوسيع لائحة الأدوات المتاحة للسياسة النقدية وتغطية الاحتياطي المطلوب ليشمل الودائع الحكومية ومنح التسهيلات على الودائع التي تستحق في مدة قصيرة بهدف السماح للمصارف بإدارة وضع سيولتها بطريقة أكثر فعالية ويمكن تحديد أهم أدوات السياسة النقدية بما يأتي:

1. أولاً. الأدوات التقليدية او الوسائل الكمية (الحسيني، الدوري، 2008: 28).
 1. **نسب الاحتياطي:** حيث تقوم المصارف بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها بشكل موجودات نقدية من أجل توفير حد أدنى من السيولة وحد أدنى من الضمانات بالنسبة للمودعين لدى البنك المركزي ويقوم البنك المركزي بالتحكم بنسب الاحتياطي زيادة ونقصاناً وحسب حاجة السوق لذلك.
 وقد حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي الرسمي لذلك بموجب لائحة تنفيذية منذ عام 2004 بنسبة 25 % من رصيد الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني وله الحق في تعديلها من وقت لآخر وفقاً لسياسته النقدية إن كانت توسعية أم انكماشية. ويمكن أن نعبر عنها بموجب المعادلة الآتية:

$$rd = \frac{R}{D}$$

حيث إن:

R = حجم الاحتياطي.

D = اجمالي الودائع لدى البنوك.

2. **عمليات السوق المفتوحة:** حيث يقصد بها قيام البنك المركزي بعمليات بيع أو شراء أدوات الخزنة والسندات المالية والأوراق النقدية سواءً كانت قصيرة أو طويلة الأجل (الشيواني، 2018: 145) أو أنها عملية تدخل من قبل البنك المركزي العراقي في كل من السوق المالي والنقدي يهدف من خلالها بيع وشراء الأوراق الحكومية بنوعها الخاص والعام من أجل زيادة أو تقليص كمية الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية مما يساهم في خلق الائتمان الذي سيسهم في تغيير عرض النقد بما ينسجم والمستوى الاقتصادي للبلاد

3. **سعر إعادة الخصم:** يعد سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات استخداماً لدى البنك المركزي من أجل التأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف لدى سوق النقد ويقصد بها الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية وتقوم المصارف التجارية بخضمتها للحصول على احتياطات نقدية من أجل استخدامها لأغراض منح الائتمان للمؤسسات والأفراد، ولعدم توافر الشروط اللازمة لتنفيذ هذه الأداة فقد تم انشاء نافذتين وهي كالاتي (الرفيعي، سلطان، 2019: 109):

أ. **نافذة بيع العملة الأجنبية:** تم استحداث هذه الأداة في سنة 2003 من أجل بيع وشراء العملة الأجنبية والتي تساهم بشكل مباشر في عمليات استقرار السوق النقدي عن طريق تثبيت سعر الصرف وبيع كميات من العملة بما يتناسب مع طلب السوق، بما يساهم في تنشيط السوق الثانوية بين المصارف وتحقيق الترابط بين سعر الصرف وسعر الفائدة من أجل تحسين سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي وهذا بسبب كون العراق من الدول الريعية التي تعتمد بصورة كبيرة على بيع النفط والحصول على العملة الصعبة ومن ثم تمويل نفقات الحكومة المختلفة كذلك فتح المجال أمام المصارف من أجل الاستثمار في موجوداتها النقدية وذلك لعدم وجود فرص استثمارية كبيرة التي من خلالها يتم فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان خارج العراق من أجل تمويل استيرادات الدولة إن كانت حكومية او قطاع خاص، كذلك تمكين الزبائن انفسهم من استثمار ودائعهم في شراء العملة الأجنبية من خلال المصارف.

ب. **نافذة الأوراق المالية:** في عام 2004 بدأ البنك المركزي العراقي بممارسة دوره من خلال سوق الأوراق المالية متمثلة بحالات الخزينة من أجل التحكم في عرض النقود وتحقيق الاستقرار النقدي

ويقوم بذلك بالنيابة عن وزارة المالية من خلال اشرافه على عمليات البيع والشراء، ولأجل أن يحقق البنك المركزي أهدافه فإنه يقوم بذلك مع المصارف التجارية أو مع الوسطاء الماليين.

ومن خلال آلية سعر إعادة الخصم التي تستعملها البنوك المركزية فإنه في حالة رفع سعر الفائدة على القروض التي تمنح للأفراد مما يؤدي إلى انخفاض الاقتراض وحجم الائتمان وبالتالي يسبب انكماش اقتصادي متعمد من أجل الحد من التوسع، أما الحالة الثانية التي تقوم بها البنوك المركزية وهي عملية خفض سعر الخصم فإنه سيعود مؤشراً في تشجيع عملية الائتمان المصرفي مما يسهم في دفع البنوك إلى الاقتراض مما يسهم في زيادة السيولة النقدية وبالتالي زيادة قدرة البنوك على اقراض الأفراد والمؤسسات وغيرها (شدهان، 2016: 530)

❖ **الأدوات النوعية:** أما عن القسم الثاني من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي فيه تشمل الأدوات المباشرة (النوعية) أو يمكن أن نسميها الانتقائية ومن مميزات أن لها قدرة على أحداث آثار اقتصادية على المدى القصير ويجب أن تستخدم بحذر وبمدى زمني محدد وبإطار برنامج اقتصادي واضح المعالم والأهداف، وذلك أن الاستخدام المفرط في استخدام هذه الأدوات وعلى المدى البعيد قد يؤدي الى نتائج عكسية غير المرجوة منه، ويمكننا أن ندرجها كما في أدناه (الشاذلي، 2017: 13):

1. **تحديد سقف للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي:** حيث يقصد به تحديد البنك المركزي لسقف الاقتراض لقطاع معين وبنسبة معينة مثلاً تحديد نسبة 5% فقط وعدم السماح بتجاوزها بالنسبة للقطاع العقاري أو الاستثماري وهكذا، ويستفاد من هذه الأداة في أحداث جانب توازني بين القطاعات المختلفة المراد تمويلها وتجنب تركيزها في قطاعات معينة دون الأخرى بما يحقق أهداف السياسة النقدية فمثلاً في حالة مواجهة إحدى القطاعات انخفاض في إنتاجه كما حدث في أزمة الرهن العقاري سنة 2008 وما تبعها من اضطرابات كان سببه التركيز الائتماني في هذا القطاع مما سبب اختلالات كبيرة في القطاعات الأخرى ولا يخلو استخدام هذه الأداة من آثار سلبية تتسبب في تعطيل لآليات العرض والطلب في الجانب الائتماني.

2. **الحد الأدنى للسيولة:** حيث يلزم البنك المركزي المصارف والبنوك المسجلة لديه بالاحتفاظ بنسب محددة من الحسابات الجارية المفتوحة لديه والتي تتضمن نسب محددة من رصيدها الإجمالي سواء كانت بالعملة الأجنبية أو المحلية مما يمثل حداً أدنى من السيولة من أجل تلبية طلبات السحب مما يسهم في زيادة الثقة بالقطاع المصرفي.

3. **إصدار البنك المركزي تعليمات بشأن الائتمان:** حيث يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات من شأنها أن تنظم نسبة الائتمان الممنوح للعميل الواحد مثلاً أو الموجهة إلى قطاع معين دون الآخر من أجل توجيه المصارف إلى العمل في مواقع معينة ومنحهم حوافز من أجل عملياتهم في تلك المناطق من أجل تشجيعهم على تمويل مشروعات تنموية محددة.

4. **قيامه ببعض العمليات المصرفية:** كون السياسة النقدية محدودة الأثر يقوم البنك المركزي باستخدام هذه الأداة عن طريق تقديم بعض القروض لجزء من القطاعات الأساسية في الاقتصاد لتشجيعها وتخفيف الأعباء عنها من أجل زيادة تنميتها..

ثانياً التضخم: هو من المصطلحات الشائعة وبالرغم من شيوعه إلا أن هنالك اختلاف كبير في تعريفه ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى الوصف الذي يستخدم هذا الاصطلاح فهو يمكن أن يوصف الارتفاع الحاد في مستوى الأسعار العام، أو ارتفاع الدخل النقدية مثل (الأجور، الأرباح) أو أنه ارتفاع التكاليف أو الافراط في خلق الأرصدة وليس بالضرورة أن يكون هنالك ارتفاع بالظاهر

انفة الذكر معا فيمكن ان تتحرك أسعار السلع الأساسية صعوداً دون تغيير في الأجور مما يخلق التضخم أو من الممكن أن تزداد التكاليف دون زيادة في الأرباح وغيرها الكثير من الأمثلة التي يمكن أن نستقيها من ظاهرة التضخم ويمكن أن نعرف الاقتصاد من وجهة نظر النقديين حيث يرون بأنه " كل زيادة مستمرة في الإصدار النقدي أو أنه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول" (الخطيب، دياب، 2013: 255)

"الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة فهو ليس مجرد الزيادة المؤقتة او المتقطعة للأسعار كما انه ليس مجرد الارتفاع النسبي في أسعار عدد معين من السلع ولكنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات"

ويمكن أن نبين الصيغة الرياضية له والتي هي كالآتي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{التغيير في المستوى العام للأسعار}}{\text{المستوى العام للأسعار في الفترة الماضية}} \times 100$$

$$\pi = (P_t - P_{t-1}) / (P_{t-1}) \times 100$$

وللتضخم صور كثيرة ولكن أخطرهما على الإطلاق هو التضخم الجامح وهو عبارة عن زيادة متسارعة وكبيرة خلال فترة زمنية قصيرة، ولكن تعريف التضخم ليس بهذه البساطة التي يمكن أن نعرفها به وذلك لأنه يحتوي على مشاكل عدة ينبغي علينا كباحثين في الاقتصاد الالمام بها والتي يمكن أن نوجزها بالآتي: (الافندي، 2012: 489):

أ. كيفية قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار وماهي أفضل الأرقام القياسية التي يمكننا الاستعانة بها وذلك لوجود ارقام قياسية عدة يمكننا من الاستعانة بها وهي على سبيل المثال (الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية، الرقم القياسي لأسعار السلع الإنتاجية، الرقم الضمني للنتائج القومي الإجمالي) ومن أهم الطرق المستخدمة في القياس هي (القيم التجمعية، وطريقة متوسط النسب).

ب. تأثر أفراد المجتمع بالزيادة التي قد تحصل خلال أحد الأشهر، وتعتمد الإجابة عن هذا السؤال على أشياء عدة من أهمها فالسلع التي يستهلكها الأفراد تختلف عن التجميعات من السلع والخدمات التي تدخل ضمن البيانات الإحصائية التي تستخدم في قياس المستوى العام للأسعار.

ج. مدى ارتفاع الأسعار الذي يعد تضخماً هل هو 3% أو 5% أو أكثر من ذلك، فهناك بعض الأفراد يعدون أن أي ارتفاع ولو طفيف تضخماً ويراها الآخرون اعتيادياً، والأصح القول مدى تأثر الأفراد بارتفاعات الأسعار.

د. الفترة التي تتغير بها الأسعار فإذا كان الارتفاع مستمراً ولفترة وجيزة يعد هذا بالتضخم الجامح أما إذا كان الارتفاع لفترة طويلة نسبياً فإنه يطلق عليه بالتضخم الزاحف.

ه. اختلاف نوعية السلع عبر الزمن جعل من الأرقام القياسية للأسعار مضللة.

أسباب التضخم: هنالك أسباب عدة يمكن أن تفسر التضخم من أهمها ما يأتي: (أبو السعود، 2014: 155-165)

1. زيادة العرض النقدي: يرى الاقتصادي فريدمان " ان التضخم دائماً وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية فذلك ان التغييرات في العرض النقدي هي المصدر الأساسي للتغيرات في الأسعار ومن ثم حدوث التضخم "

2. زيادة الطلب الكلي: هو " تضخم جلب الطلب " من أهم مكونات الطلب الكلي هي (الانفاق الاستهلاكي، الاستثماري، الحكومي، الخارجي) من خلال زيادة الأفراد على الاستثمار أو الاستهلاك

- أو من خلال زيادة حجم الانفاق الحكومي وتمويله عن طريق العجز أي زيادة احدى أنواع الانفاق من أجل تشغيل الأيدي العاملة التي يحتاجها البلد لتجنب الركود مما يولد لدينا ما يسمى تضخم جذب الطلب والتي تعني زيادة الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل.
3. نقص العرض الكلي: ويطلق عليه أيضاً " تضخم دفع التكاليف " ولديه أنواع ثلاثة وهي دفع الأجور حيث ارتفاع الأجور للعمال أكبر من زيادة الإنتاج، ودفع الأرباح وهذه الحالة تكون في المنشآت الاحتكارية عن طريق رفع أسعار منتجاتها لتحقيق الأرباح الاحتكارية، دفع المنتجات وفي هذه الحالة ترتفع الأسعار للمواد الأولية بصورة مفاجئة.
- أنواع التضخم:** هنالك أنواع عدة من التضخم وفي مجملها بأنها ستساهم في انخفاض القوة الشرائية للنقود ومنها ما يؤثر على القطاعات الاقتصادية أو بعض جوانبها ومنها ما يؤثر على التجارة الخارجية ويمكن أن نعددها كالآتي (دياب، 2013: 255):
1. **التضخم الحقيقي:** وهو أحد أنواع التضخم الذي يحصل في الدول المتقدمة التي تمتلك جهازاً إنتاجياً مرناً أو تلك الدول النامية التي تجاوزت مرحلة التخلف ويعني أن أي زيادة في الأسعار لا يعد تضخماً لأن الدخل تزداد كلما زادت السلع والخدمات.
 2. **التضخم المكبوت:** يظهر هذا التضخم في ظروف معينة ومحدودة وليس له علاقة بالعرض أو الطلب وإن لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وعادة ما يظهر في الدول ذات التخطيط المركزي وكذلك الدول التي تضع خطط طويلة الأجل ويمكن أن نعرف التضخم المكبوت كما يأتي " هو نتيجة سياسة تضعها الدولة تهدف من ورائها إلى تعطيل القوانين الاقتصادية الموضوعية باستخدام التسعير الجبري والرقابة التموينية لفرض أسعار محددة " ويكون تأثيره واضحاً على القيمة الحقيقية للنقود لكنه سيختفي حال ضعف أو تراجع دور الدولة.
 3. **التضخم الجامح (المفرط):** يعد هذا النوع من أخطر أنواع التضخم في الاقتصاد الوطني لأنه بذلك ستفقد النقود وظائفها كافة ماعدا أن تكون وسيلة للتبادل وسيختفي بذلك الادخار مما يحصل عليه الأفراد وسيجهون مباشرة إلى الأسواق من أجل انفاقها لسد احتياجاتهم الضرورية ونرى ظهور هذا النوع في الدول التي تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها ونقص في الموارد المالية الضرورية مما يضرها إلى زيادة في الإصدار النقدي من أجل تمويل عجز الموازنة.
 4. **التضخم المستورد:** " هو استيراد لسلع وخدمات مرتفعة الثمن تدخل في تصنيع السلع المحلية مما يؤثر على التكلفة المحلية فترتفع الأسعار بغض النظر عن العرض والطلب " وهو بذلك لا يحصل داخل الدولة إنما يتم ادخله من الدول الأجنبية بوساطة السلع والخدمات التي تستوردها الدولة التي تحتاجها عند اطلاق برامج التنمية من أجل استيراد الآلات والمعدات التي تدخل في الصناعة الوطنية، ونتيجة لانفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض فقد توحدت الامراض الاقتصادية نتيجة التطور التكنولوجي فاصبح التضخم والركود امراض اقتصادية تحصل معاً وتزول معاً.
- كيفية قياس التضخم (كنعان، 2012: 253-263):** هنالك طرق عدة تم تطويرها من قبل علماء الاقتصاد والاحصاء من أجل حساب الفجوة التضخمية وحساب التضخم ويمكن أن نعدد طرق قياسه وهي كالآتي:
1. الأرقام القياسية: وهي أن نأخذ عام واعتماده كعام أساسي ونقارن في الأعوام اللاحقة وذلك من أجل معرفة معدل التضخم وتكون حسب القانون الآتي:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{سعر السلعة في السنة المدروسة}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \times 100$$

2. مقياس الفجوة التضخمية: عرفها كينز " هي مقدار فائض الطلب الكلي " أما غزي عناية فعرّفها " التضخم يعبر عن الفجوة ما بين حجم الطلب الكلي وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى من الاستخدام الكامل بحيث تتمثل تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة " ولقياس الفجوة التضخمية يمكن الاستعانة بالقوانين الآتية:

أ. الفجوة التضخمية = إجمالي الاستخدامات - إجمالي الموارد أو بتعبير آخر

$$(Y + M) - (C + I + G + X) =$$

M الصادرات و X هو الانفاق الحكومي و G هو الاستثمار و I تمثل الاستهلاك و C حيث إن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة Y الواردات و

ب. ولحساب التضخم فأنا نستعين بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الفجوة التضخمية لعام 2012}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}$$

3. معيار الإفراط النقدي: يمكن حساب التضخم بهذه الطريقة عن طريق كمية النقد في الاقتصاد الوطني ويمكن أن نعرف الإفراط النقدي كالاتي: " دراسة العلاقة بين كمية النقود والناتج بهدف التوصل إلى حجم النقد المثالي في الاقتصاد وكل زيادة عن هذا لمقدار تسهم في زيادة التضخم " وبعد تحدينا للحجم الأمثل للنقود في الاقتصاد فان باستطاعتنا التوجه نحو الاستقرار والتوازن النقدي من أجل تقييد الإصدار النقدي ومحاولة التوسع في القروض، ويمكن أن نستعين بالمعادلة الآتية

$$M_e = QY_1 - M_2$$

حيث إن:

M_e هو الإفراط النقدي

Q هو الكتلة النقدية

Y_1 هو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

M_2 هو الكتلة النقدية الموسعة

المبحث الثالث: إطار تحليلي لواقع السياسة النقدية وأثرها في معدل التضخم للفترة

من 2008-2020

أولاً. تحليل السياسة النقدية في العراق:

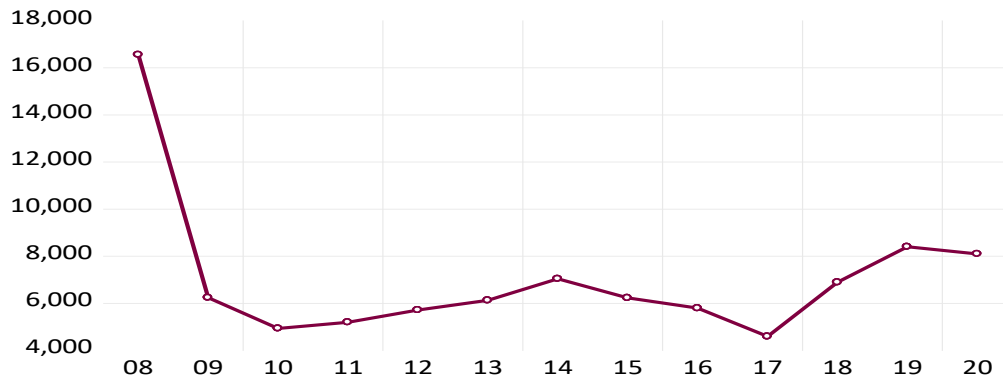
الجدول (1): يبين نسبة الاحتياطي ومقدار التغير الحاصل فيه

السنوات	سعر إعادة الخصم (%) لأجل 364 شهر	سعر إعادة الخصم (%) لأجل 182 يوم	سعر إعادة الخصم (%) لأجل 91 يوم	نسبة الاحتياطي القانوني (%)	قيمة الاحتياطي بالمليار دولار	نسبة التغير
2008	17.1	17.8	17.3	14	16553	-
2009	-	7.3	7.8	15	6243	-62.3%
2010	6.44	7.6	6.3	15	4935	-21%
2011	-	8.5	7.1	15	5201	5.4%
2012	-	5.1	5	15	5717	9.9%

السنوات	سعر إعادة الخصم (%) لأجل 364 شهر	سعر إعادة الخصم (%) لأجل 182 يوم	سعر إعادة الخصم (%) لأجل 91 يوم	نسبة الاحتياطي القانوني (%)	قيمة الاحتياطي بالمليار دولار	نسبة التغير
2013	-	4.71	5.25	15	6130	7.2%
2014	6.5	5.1	-	15	7045	14.9
2015	5.5	-	4.72	15	6233	-11.5%
2016	4.5	2.5	-	15	5800	-6.9%
2017	4.75	2.5	1.5	15	4600	-20.9%
2018	2.9	2.0	1.7	15	6900	50%
2019	3	2.5	1.6	15	8400	20.9%
2020	3	2.5	-	13	8100	-3.6%

❖ البيانات من عمل الباحث بالاستناد إلى تقارير البنك المركزي العراقي (تقرير السياسة النقدية) لسنوات مختلفة.

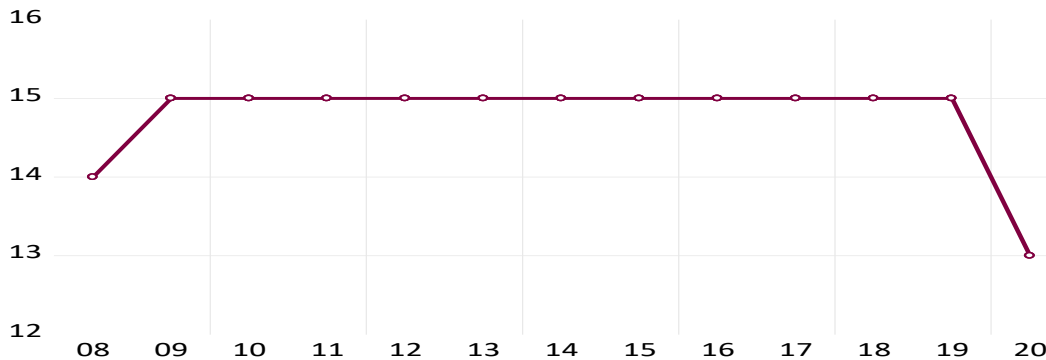
VLR



الشكل (1): نسبة الاحتياطي القانوني

❖ من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1) باستخدام برنامج (EViews12).
❖ LR تعني نسبة الاحتياطي القانوني.

LR



الشكل (2): التغيير في الاحتياطي القانوني

❖ من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (1) باستخدام برنامج (EViews12).
❖ VLR تعني قيمة الاحتياطي القانوني.

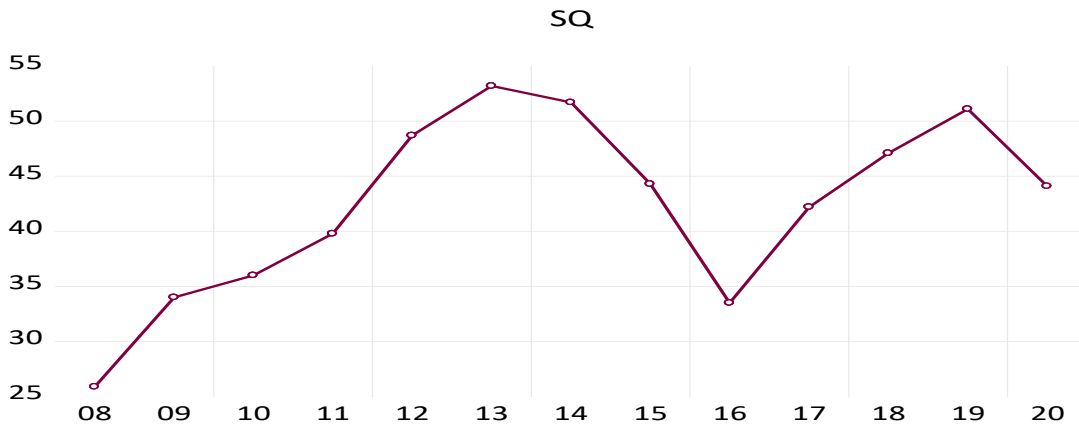
في أعلاه جدولاً يوضح بعض أدوات السياسة النقدية المستخدمة في العراق التي تم الاعتماد عليها من أجل إيضاح كيفية سيطرة البنك المركزي العراقي بالتعاون مع وزارة المالية على الكتلة النقدية في العراق حيث استخدم من أجل ذلك عمليات إعادة الخصم التي اعتمدت حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عملية إعادة الخصم كانت مختلفة لعدة سنوات حيث تراوحت من الاحتساب لمدة (364) يوم خلال سنوات عدة مختلفة ومن ثم تم إيقافها خلال السنوات (2009-2011-2012-2013) حيث إنه في العام 2010 اعتمد سعر الخصم لمدة ستة أشهر الأولى منها، واعتمد بدلاً عنها سعر الخصم لأجل (91, 182) يوم على التوالي لتلك الأعوام، وبصورة عامة فإننا نلاحظ انخفاض ملحوظ في معدل سعر الخصم لفترة البحث حيث كانت ذات منحى تنازلي ابتدأت من (17.1%) في العام 2008 وصولاً إلى (3%) 2020 بالنسبة لفترة 364 يوم أما للفترات ذات اجال (182,91) فهي بذات النسق التنازلي ايضاً، اما بالنسبة الى الاحتياطي القانوني فاغلب سنوات البحث لوحظ فيها استقرار في نسبة الاحتياطي بنسبة (15%) نتيجة لتحسن الظروف الأمنية والاقتصادية ولغرض تشجيع المصارف للتوجه نحو توسيع الائتمان مما يوسع القاعد النقدية وبما يخدم التنمية الاقتصادية بقصد السيطرة على السيولة النقدية المالية وكذلك من أجل امتصاص التقلبات الواسعة لسيولة المصارف لحماية ودائع الجمهور ماعدا سنة 2020 حيث خفضت النسبة إلى (13%) وذلك نتيجة الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط عالمياً لما يقارب (26) دولار مما سبب في ركود واسع النطاق عالمياً ولكون العراق ذا اقتصاد ريعي فقد أثرت هذه الأزمة بصورة مباشرة عليه مما حدا بالبنك المركزي إلى تخفيض نسبة الاحتياطي لدى البنوك من أجل توفير السيولة اللازمة لمواجهة تلك الأزمة، أما فيما يتعلق بقيمة الاحتياطي الالزامي على ودائع المصارف الحكومية نلاحظ أنه في سنة 2009 انخفاضاً بنسبة (62.3-) من (16553) مليار دولار في سنة 2008 إلى (6243) مليار دولار نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية ولغرض تشجيع الاستثمار مما حدا بالبنك المركزي إلى هذا التخفيض وفي السنوات اللاحقة نلاحظ ازدياد في قيمة الاحتياطي القانوني من (5201) مليار دولار في العام 2011 ليصل إلى أعلى قيمة احتياطي في العام 2014 حيث بلغت (7045) مليار دولار وذلك نتيجة ازدياد الودائع المصرفية للقطاع الخاص أما في العام 2015 فقد انخفضت قيمة الودائع بنسبة (11.5%-) مقارنة بالعام السابق حيث وصلت إلى (6223) مليار دولار نتيجة إلى انخفاض في الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية واستمر بالانخفاض للعاميين التاليين ولنفس الأسباب أما في العام 2020 فقد انخفضت قيمة الاحتياطي حتى وصلت إلى (8100) مليار دولار وبنسبة (3.6%-) مقارنة بالعام 2009 التي كانت (8400) مليار دولار نتيجة انخفاض الإيداع وأزمة جائحة كورونا.

الجدول (2): مبيعات البنك المركزي وسعر الصرف

السنة	الكميات المباعة بالمليار دولار	نسبة نمو مبيعات مزاد العملة	سعر الصرف الرسمي	متوسط سعر الصرف الموازي
2008	25.9	-	1193	1203.25
2009	34	31%	1170	1181.8
2010	36	6%	1170	1185
2011	39.8	10%	1170	1196
2012	48.7	22.4%	1166	1233
2013	53.2	9.2%	1166	1233

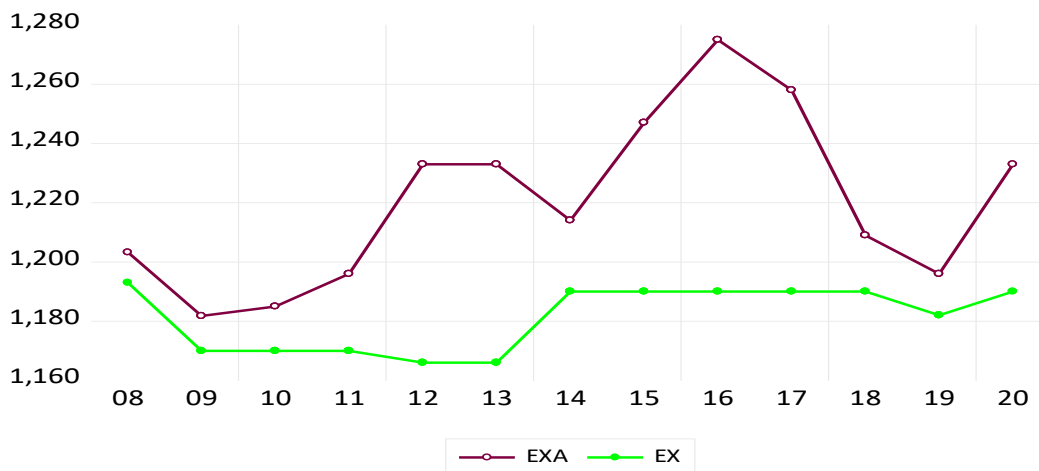
متوسط سعر الصرف الموازي	سعر الصرف الرسمي	نسبة نمو مبيعات مزاد العملة	الكميات المباعة بالمليار دولار	السنة
1214	1190	-2.8%	51.7	2014
1247	1190	-18.7%	44.3	2015
1275	1190	-24.3%	33.5	2016
1258	1190	25.9%	42.2	2017
1209	1190	11.7%	47.1	2018
1196	1182	11.3%	51.1	2019
1233	1190	-11.8%	44.1	2020

❖ البيانات من عمل الباحث بالاستناد الى تقارير البنك المركزي العراقي (تقرير السياسة النقدية) لسنوات مختلفة



الشكل (3): الكميات المباعة من العملة الصعبة

❖ من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (2) باستخدام برنامج (EViews12).
❖ SQ تعني الكميات المباعة من الدولار.



الشكل (4): تغيرات سعر الصرف

❖ من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (2) باستخدام برنامج (EViews12).
❖ EX تعني سعر الصرف الرسمي، EXA تعني سعر الصرف الموازي.

نلاحظ من الجدول أعلاه نمواً في الكميات المباعة من الدولار من أجل تغطية الاستيرادات حيث إنها ابتدأت في العام 2008 ب (25.9) مليار دولار بسعر صرف رسمي عن طريق نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي (1193) والهدف من المزداد الذي يقام يومياً أنه أداة لتحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية وكذلك وسيلة مؤثرة على الكتلة النقدية ومن ثم نلاحظ زيادة بالكميات المباعة من الدولار بمنحنى تصاعدي للأعوام التالية حيث وصلت في العام 2013 إلى (53.2) مليار دولار مع تخفيض من قبل البنك المركزي في سعر صرف العملة حيث وصل في نفس العام إلى (1166) حيث انه في ضوء التوقعات التضخمية والتي هي مصدر أساس للتضخم قاد البنك المركزي عبر سياسته النقدية الى تثبيت سعر الصرف عبر تدخلاته اليومية في مواجهة أي كمية يتطلبها السوق احتياجات القطاع الخاص للتمويل بالدولار أما في الأعوام من 2014 – 2016 حيث انخفضت الكميات المباعة مقارنة بالسنوات التي قبلها حيث بلغت في العام 2014 (51.7) مليار دولار بنسبة انخفاض وصلت (2.8%) مقارنة بالعام 2013 التي بلغت مبيعاته (53.2) مليار دولار وحتى وصلت كمية المبيعات في العام 2016 إلى (33.5) بنسبة انخفاض بلغت (24.3%) وذلك نتيجة للسياسة التي اتبعها البنك المركزي من خلال تشديده على فرض قيود جديدة على البنوك التجارية في سبيل الحد من مخاوفه بشأن عمليات غسل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية التي ترتبط بزيادة الطلب على العملة الأجنبية فضلاً عن الأحداث التي مر بها العراق نتيجة أحداث داعش، ونلاحظ من خلال تعليقنا على الكميات المباعة من النقد والأسعار الرسمية التي يتبعها البنك المركزي أن هنالك تفاوت في أسعار سعر الصرف في السوق الموازي الذي يعتمد بصورة كبيرة على المواطنين وكمية احتياجاتهم من العملة الأجنبية وخصوصاً التجار في الأسواق المحلية مما يسبب في المضاربات بالأسعار وكما موضح في الشكل رقم (4)، أما في الفترة التي تلت وتحديدًا العام 2017 نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً في الكميات المباعة من العملة الأجنبية حيث وصلت المبيعات إلى (42.2) مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت (25.9%) عن العام السابق نتيجة استقرار الأوضاع الاقتصادية والتقدم الحاصل في الجبهات القتالية للتخلص من داعش الإرهابي وحاجة العراق الى الاستيراد في سبيل إعادة الاعمار وهذا ما نلاحظه للسنوات 2018 و2019 ولنفس الأسباب أما بالنسبة للعام 2020 فقد سجلت المبيعات انخفاضاً ملحوظاً في المبيعات حيث بلغت (44.1) مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها (11.8%) عن العام السابق الذي بلغت قيمة مبيعات (51.1) نتيجة الأزمة المزوجة التي عصفت بالعراق والمتمثلة بجائحة كورونا مما سبب في اغلاق العديد من الدول وإيقاف الصادرات والاستيرادات والتي أدت إلى انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية التي هي المصدر الرئيسي لعمليات تمويل نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق.

- ومن أجل ذلك يوصي صندوق النقد بضرورة اتباع سياسة انكماشية ترمي إلى التحكم في المعروض النقدي لغرض الحد في التضخم وتصحيح ميزان المدفوعات بإجراء الآتي:
1. وضع سقف على الائتمان المحلي ستقوم هذه الأداة بالحد من توسع البنك المركزي من التوسع فيمن الائتمان للحكومة أو البنوك التجارية وهذا مما يساعد على تقييد عرض النقد وبالتالي يخفض من الانفاق الحكومي ولو افترضنا أن انخفاض عرض النقود أدى إلى زيادة الفائدة فأن ذلك سيساعد على تدفق رأس المال الأجنبي مما يساعد على تصحيح ميزان المدفوعات.
 2. رفع أسعار الفائدة: أن لسعر الفائدة دوراً مهماً في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وضمان التخصيص الكفء للموارد المالية في الاقتصاد الوطني.

3. تحويل الموارد المالية من الاستهلاك إلى الادخار: من أجل تغيير نمط توزيع الادخار من العقارات والمعادن النفيسة والسلع المعمرة لصالح الأصول المالية المحلية الموجودة في الجهاز المصرفي مما يسمح بتمويل أكبر من الاستثمارات (عمر، 2009: 112).

ثانياً. مؤشرات التضخم في العراق:

الجدول (3): معدل التضخم ومتوسط عرض النقد

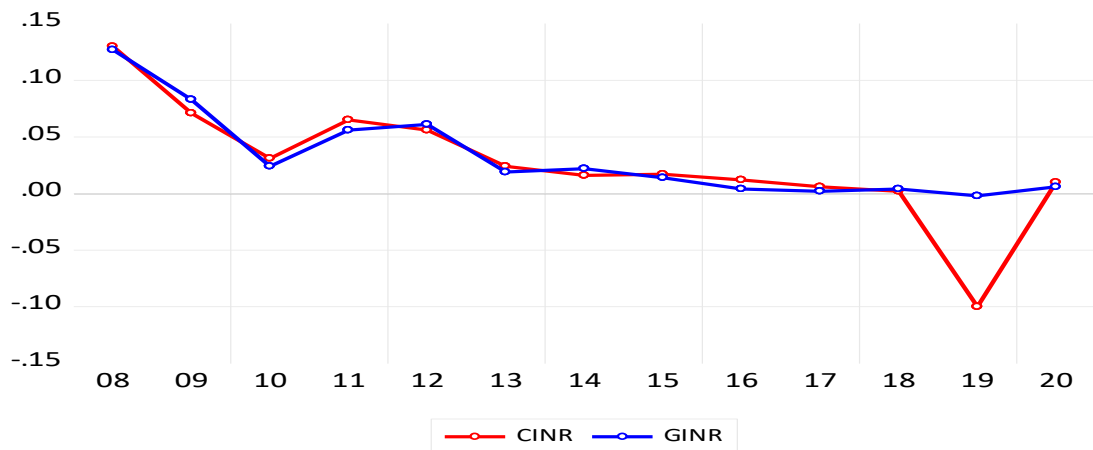
السنوات	معدل التضخم العام	معدل التضخم الاساس	متوسط عرض النقد بالمعنى الضيق M1 ترليون دينار	متوسط عرض النقد بالمعنى الواسع M2 ترليون دينار	نسبة نمو M2	سعر الفائدة
2008	12.7%	13%	28.2	34.9	-	16.7
2009	8.3%	7.1%	37.3	45.4	30.1%	8.8
2010	2.4%	3.1%	51.8	60.4	33%	6.2
2011	5.6%	6.5%	62.6	72.3	19.7%	6
2012	6.1%	5.6%	63.8	75.5	4.6%	6
2013	1.9%	2.4%	73.8	87.7	16.2%	6
2014	2.2%	1.6%	72.7	90.7	3.5%	6
2015	1.4%	1.7%	65.4	82.6	-9%	6
2016	0.4%	1.2%	70.7	88.1	5.5%	4.3
2017	0.2%	0.6%	71.2	89.4	1.5%	4
2018	0.4%	0.2%	77.8	95.4	2.7%	4
2019	-0.2%	-0.1%	86.8	103.4	8.4	4
2020	0.6%	1.0%	103.4	119.9	15.9	4

❖ البيانات من عمل الباحث بالاستناد إلى تقارير البنك المركزي العراقي (تقرير السياسة النقدية) لسنوات مختلفة

الجدول (4): نموذج فقرات الرقم القياسي

القسم / المجموعة الرئيسية / الفرعية	ت	القسم / المجموعة الرئيسية / المجموعة الفرعية	ت
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	.1	الترفيه والثقافة	.8
التبغ	.2	التعليم	.9
الملابس والاحذية	.3	المطاعم	.10
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	.4	السلع والخدمات المتنوعة	.11
الصحة	.5	الرقم القياسي العام	.12
النقل	.6	الرقم القياسي بعد الاستبعاد	.13
الاتصال	.7		

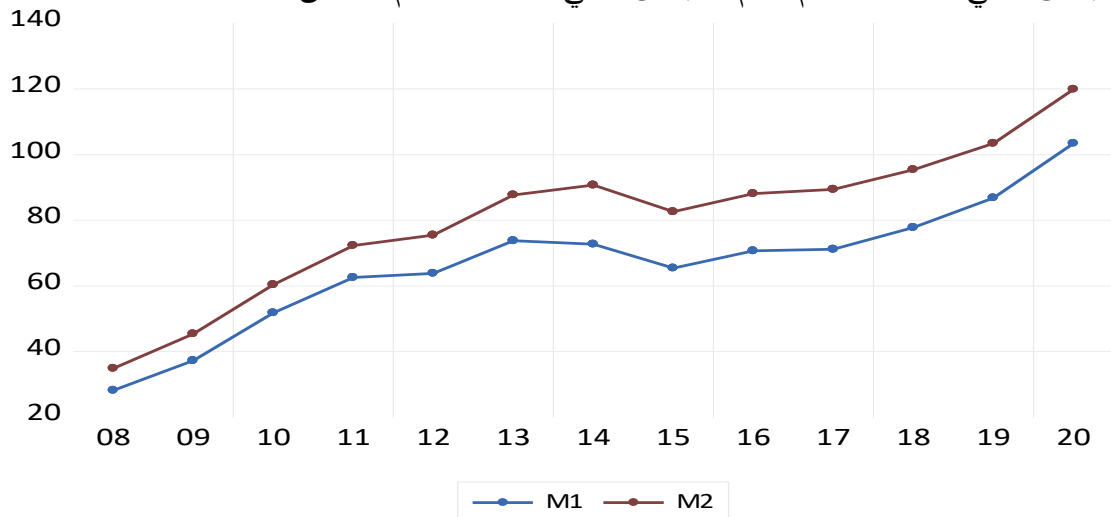
❖ فقرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك للاطلاع بالاستناد إلى نشرة البنك المركزي (تقارير السياسة النقدية)



الشكل (5): معدلات التضخم العام والاساس

❖ من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (3) باستخدام برنامج (EViews12).

❖ GINR تعني معدل التضخم العام، CINR تعني معدل التضخم الأساس.



الشكل (6): متوسط نمو M1 , M2

❖ من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (3) باستخدام برنامج (EViews12).

حيث إن في العام 2008 وهي بداية سنة الدراسة نلاحظ أن معدل التضخم هو (12.7%) وسعر السياسة (الفائدة) كان (16.7) وهو رقم عالي ولكن الهدف منه سحب السيولة في الأسواق نتيجة ارتفاع التضخم العام في البلاد نتيجة عوامل داخلية متمثلة بارتفاع أسعار الكهرباء والايجارات والقدرة المحدودة لقطاع البناء والتشييد فضلا عن الاختناقات في العرض المحلي أما العوامل الخارجية المتمثلة بالتضخم المستورد والتي سببها الاستيرادات من السلع والخدمات إذ إن أغلب السلع مستوردة وخصوصاً الأدوية والذهب فيكون التضخم حساساً لارتباطه الوثيق بالأسعار العالمية ومن ثم نلاحظ أن خلال السنة التالية وهي العام 2009 انخفاض في سعر السياسة وكان (8.8) مما سبب في انخفاض التضخم ومن ثم نرى أنه في الأعوام التالية ثبات سعر السياسة من قبل البنك المركزي حيث ثبتت بسعر (6%) للسنوات من 2011 ولغاية 2015 وبالمقابل نرى أن معدل التضخم في البلاد أصبح متفاوتاً في خلال هذه الفترة الزمنية نتيجة تأثره بالعوامل الأخرى خارجية فضلا عن التغيرات

الحاصلة في المجاميع الرئيسية المكونة للرقم القياسي والتي تعد أغلبها من الاستيرادات التي تؤثر بصورة مباشرة مما ساهم في ارتفاع التضخم العام للبلد إلى حين قرر البنك المركزي أن يخفض سعر السياسة مرة ثانية إلى نسبة (4%) محاولاً في ذلك زيادة المعروض النقدي في الأسواق نتيجة تسرب جزء كبير من الأموال خارج الكتلة النقدية وذلك في السنوات التالية من 2017 لغاية 2020 مما سبب انخفاض مباشر في التضخم العام للبلد خلال تلك السنوات لغاية وصولها إلى قيمة 0,2% ويعزى السبب في ذلك إلى السياسية النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي في الحفاظ على سعر صرف منخفض مما انعكس إيجاباً على أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة والمقومة بالعملة الوطنية مما اسهم بصورة فاعلة في منع الأسعار المحلية من الجنوح نحو الارتفاع، أما بالنسبة متوسط عرض النقد M2 فانه في العام 2008 بلغت (34.8) ترليون دينار ومن ثم ارتفع في العام 2009 ليصل إلى (45.4) ترليون دينار بنسبة ارتفاع بلغت (30.1%) وذلك نتيجة زيادة في الودائع الجارية نتيجة الوعي المصرفي لدى المواطنين أما في الأعوام التالية فأنا نلاحظ ازدياد ملحوظ في متوسط عرض النقد نتيجة زيادة الانفاق الحكومي للأغراض الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء فضلاً عن الزيادة في الأجور والرواتب حتى وصل في العام 2020 إلى (119.9) ترليون دينار ويعزى سبب ذلك إلى ارتفاع الانفاق العام أثناء انتشار الأزمة الصحية لمتتمثلة بجائحة كورونا وتأهيل المستشفيات فضلاً عن إعطاء منح للعوائل أثناء فترة الإغلاق ما عدا عام 2015 حيث لاحظنا انخفاض في عرض النقد بمقدار (9-) مقارنة بالعام 2014 حيث بلغ (82595) مقارنة بالعام السابق حيث كان (90728) والسبب في ذلك انخفاض عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 بسبب الركود الاقتصادي والانحسار في مستوى السيولة نتيجة توجه الحكومة العراقية نحو ترشيد الانفاق الحكومي وذلك لانخفاض في الموجودات الأجنبية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية أي بمعنى انخفاض في إيرادات الموازنة الحكومية، وللتوضيح فإن أغلب الزيادات تكون في عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 الذي يعد جزءاً مهماً في عرض النقد بالمفهوم الواسع في حين نلاحظ الانخفاض يأتي في الودائع الأخرى (الثابتة والتوفير والبريد والتأمينات) وبنسب مختلفة.

المبحث الرابع: تقدير النموذج القياسي وتحليل العلاقات الاقتصادية

أولاً. اختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) (Unit Root Test): حيث إن الخطوة الأولى التي يجب عملها في تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية المعدة للتقدير تتمثل بإجراء اختبار لجذر الوحدة من أجل الوقوف على مدى استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey -Fuller) واختبار جذر الوحدة وفق لاختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron test) لهذا الغرض في ضوء نتائج حزمة برنامج (EViews 12) من خلال نتائج الجدول رقم (5) اتضح الآتي:

❖ إن أغلب المتغيرات الاقتصادية كانت غير مستقرة بالمستوى ماعدا سعر السياسة والذي أشرنا له (Rate) استقر بالمستوى ولذلك تم إجراء الاختبار مرة ثانية عند الفرق الأول حيث استقرت المتغيرات الاقتصادية ولتأكيد الاختبار استعنت باختبار فيليبس - بيرون لتأكيد النتائج وتبين ان المتغيرات الاقتصادية قد استقرت عند مستوى معنوية (10%, 5%, 1%) وبذلك ستكون المتغيرات مستقرة بوجود قاطع أو بدون قاطع واتجاه عام.

الجدول (5): نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At Level					
RATE	M2	EX	GINR		
-7.7036	-1.1615	-1.9541	-5.1368	t-Statistic	With Constant
0.0001	0.6532	0.2999	0.0020	Prob.	
***	n0	n0	***		
-10.8618	-1.9285	-3.4082	-6.4806	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0000	0.5785	0.0972	0.0014	Prob.	
***	n0	*	***		
-3.3424	2.4518	-0.0981	-5.1994	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0031	0.9924	0.6294	0.0001	Prob.	
***	n0	n0	***		
d(RATE)	d(M2)	d(EX)	d(GINR)		
-11.6883	-2.0247	-4.9376	-4.2963	t-Statistic	With Constant
0.0000	0.2734	0.0033	0.0086	Prob.	
***	n0	***	***		
-9.7812	-1.6209	-4.4287	-5.8346	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0001	0.7169	0.0255	0.0042	Prob.	
***	n0	**	***		
-11.5137	-0.9963	-4.4366	-3.5473	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0001	0.2659	0.0004	0.0022	Prob.	
***	n0	***	***		
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					
RATE	M2	EX	GINR		
-10.4271	-1.1615	-1.8466	-2.0373	t-Statistic	With Constant
0.0000	0.6532	0.3431	0.2688	Prob.	
***	n0	n0	n0		
-2.9625	-1.9285	-3.5001	-4.9575	t-Statistic	With Constant & Trend
0.1843	0.5785	0.0856	0.0126	Prob.	
n0	n0	*	**		
-4.1163	2.8642	-0.0964	-3.7158	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0006	0.9965	0.6300	0.0018	Prob.	
***	n0	n0	***		
d(RATE)	d(M2)	d(EX)	d(GINR)		
-9.1478	-2.0633	-4.0836	-9.3001	t-Statistic	With Constant
0.0000	0.2600	0.0120	0.0000	Prob.	
***	n0	**	***		
-6.9016	-1.6967	-3.7438	-11.6531	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0012	0.6832	0.0647	0.0001	Prob.	
***	n0	*	***		
-10.3166	-1.1754	-4.2863	-1.2419	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0001	0.2040	0.0005	0.1812	Prob.	
***	n0	***	n0		
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant					
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج (EViews 12).

ثانياً. متجهات الانحدار الذاتي (Vector Autoregression Estimates): لغرض تقدير دوال الاستجابة الفورية يتوجب علينا تقدير نموذج متجهات الانحدار الذاتي، إن متجهات الانحدار الذاتي تكون كل المتغيرات داخلية وخارجية في ذات الوقت ولأجل اجراء هذه العملية يجب تحديد التخلف الزمني المناسب لمعادلة الانحدار الذاتي وإن اختيار التخلف الزمني المناسب يتم أما بالطريقة الذاتية، أو من خلال البرنامج الإحصائي المستخدم في تقدير النموذج، فالطريقة الذاتية تقتضي إجراء الانحدار بتخلفات زمنية متعددة ومن ثم اختيار أقل قيمة لمعيار المعلومات Akaike information criterion، (ولكن لسهولة التقدير فإن برنامج Eviews12 يمكنه اختيار التخلف الزمني المناسب وفق أقل قيمة لمعيار المعلومات) نتائج تقدير متجهات الانحدار الذاتي (الموضحة في الجدول رقم 6) نجد أن التخلف الزمني الثاني كان يحمل أقل قيمة لمعيار المعلومات (Akaike) وفي هذا التخلف نجد أن قيمة R^2 بلغت (98%) فيما بلغ معامل التحديد المصحح (Adj. R-squared) (91%) أما اختبار (F) فقد بلغ (14.08705) وهو أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.1922) وبمستوى معنوية (1%) وكما موضح في الجدول رقم (6) حيث يوضح نتائج متجهات الانحدار الذاتي:

الجدول (6)

Vector Autoregression Estimates				
Date: 04/30/22 Time: 21:31				
Sample (adjusted): 2010 2020				
Included observations: 11 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
EX	RATE	M2	GINR	
-532.3063	11.78743	86.37684	-0.566298	GINR (-1)
(220.248)	(5.84957)	(301.103)	(0.27920)	
[-2.41685]	[2.01509]	[0.28687]	[-2.02827]	
-329.1975	4.704523	251.0990	-0.987465	GINR (-2)
(312.785)	(8.30726)	(427.611)	(0.39651)	
[-1.05247]	[0.56631]	[0.58721]	[-2.49039]	
-0.652942	0.026224	1.293264	-0.000721	M2(-1)
(0.92003)	(0.02444)	(1.25778)	(0.00117)	
[-0.70970]	[1.07321]	[1.02821]	[-0.61813]	
1.300259	-0.019538	-0.350859	-0.001123	M2(-2)
(0.90591)	(0.02406)	(1.23847)	(0.00115)	
[1.43531]	[-0.81205]	[-0.28330]	[-0.97774]	
-2.893017	0.205179	1.006080	0.009813	RATE (-1)
(7.30790)	(0.19409)	(9.99072)	(0.00926)	
[-0.39588]	[1.05713]	[0.10070]	[1.05923]	
8.417063	0.023067	-3.730893	0.001456	RATE (-2)
(5.61972)	(0.14925)	(7.68279)	(0.00712)	
[1.49777]	[0.15455]	[-0.48562]	[0.20431]	

EX	RATE	M2	GINR	
-0.897951	0.011490	-0.177033	-0.001591	EX (-1)
(0.83879)	(0.02228)	(1.14672)	(0.00106)	
[-1.07053]	[0.51575]	[-0.15438]	[-1.49646]	
-0.531025	-0.053804	0.783314	-0.000508	EX (-2)
(0.48141)	(0.01279)	(0.65814)	(0.00061)	
[-1.10306]	[-4.20813]	[1.19019]	[-0.83169]	
2808.722	52.65119	-698.8692	2.624987	C
(1456.89)	(38.6936)	(1991.73)	(1.84687)	
[1.92789]	[1.36072]	[-0.35089]	[1.42132]	
0.958179	0.996759	0.963339	0.982563	R-squared
0.790895	0.983797	0.816694	0.912813	Adj. R-squared
49.27263	0.034756	92.09024	7.92E-05	Sum sq. resid
4.963498	0.131826	6.785656	0.006292	S.E. equation
5.727872	76.89808	6.569195	14.08705	F-statistic
-23.85543	16.05681	-27.29513	49.52083	Log likelihood
5.973714	-1.283056	6.599114	-7.367424	Akaike AIC
6.299265	-0.957505	6.924665	-7.041873	Schwarz SC
1181.273	5.136364	87.76364	0.019091	Mean dependent
10.85441	1.035638	15.84906	0.021309	S.D. dependent
Determinant resid covariance (dof adj.)				0.000000
Determinant resid covariance				0.000000
Number of coefficients				36

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

اختبار عدد فترات التخلف (lag order selection criteria):

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: GINR M2 EX RATE						
Exogenous variables: C						
Date: 05/18/22 Time: 11:15						
Sample: 2008 2020						
Included observations: 12						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
12.49200	12.71348	12.55184	3.326381	NA	-71.31106	0
8.313550*	9.420944*	8.612766*	0.080230*	46.24021*	-31.67660	1
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						

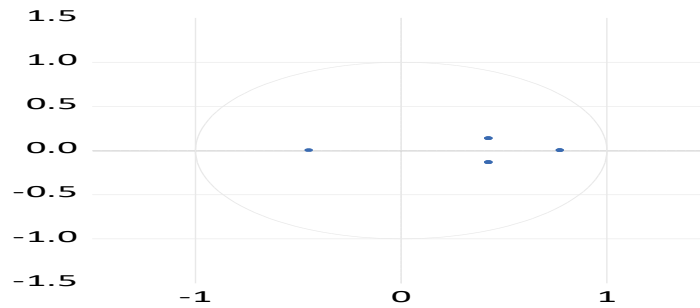
من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) نجد التخلف الزمني الثاني كان يحمل أقل قيمة لمعيار المعلومات (Akaike) وفي هذا التخلف كان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت (98%)

وبالتالي فإن هذا يعود إلى أن (98%) من التغيرات التي حدثت في التضخم تعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة والتي هي عرض النقد وسعر الصرف وسعر السياسة وتبقى نسبة (2%) تعود إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة (متغيرات عشوائية) فيما بلغ معامل التحديد المصحح R^2 - قيمة (91%) أما اختبار F فقد بلغ (14.08705) وهو أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (5.1922) وبمستوى معنوية (1%) مما يعني رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة الدالة على معنوية النموذج.

ثالثاً. اختبار كفاءة النتائج:

Roots of Characteristic Polynomial	
Endogenous variables: GINR M2 EX RATE	
Exogenous variables: C	
Lag specification: 1 1	
Date: 05/18/22 Time: 10:40	
Modulus	Root
0.775799	0.775799
0.448868	0.428075 - 0.135036i
0.448868	0.428075 + 0.135036i
0.445074	-0.445074
No root lies outside the unit circle.	
VAR satisfies the stability condition.	

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



من النموذج والرسم البياني أعلاه نلاحظ أن النموذج المقدر مستقر.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. فسر النموذج 98% من النتائج التي ظهرت وهذا يعود إلى أن التغيرات التي حدثت في التضخم تعود إلى المتغيرات المستقلة وبالتالي فإن المتغير التابع قد تأثر بصورة مباشرة بالمتغيرات المستقلة.
2. إن استخدام البنك المركزي للأليات والأدوات الحديثة مكنته من الوصول إلى أهدافه في السيطرة على التضخم ومن هذه الأليات مزاد العملة والتسهيلات القائمة على الإقراض فضلاً عن مزاد الحوالات.
3. إن التضخم عبارة عن إطار للسياسة النقدية يقوم البنك المركزي من خلالها بخفض لمعدلات التضخم في المدى القصير والسيطرة على استقرار الأسعار في المدى الطويل.
4. بالرغم من مساعي البنك المركزي العراقي في السيطرة على التضخم إلا أن مؤشراتته لازالت متذبذبة بسبب عدم التطبيق الكامل لسياسته النقدية.

5. إن حصول البنك المركزي على استقلاليته وفق قانون (56) لسنة 2004 جعل الاقتصاد العراقي يدخل منعطفاً جديداً ترتب على أثره تطبيق سياسات البنك المركزي بصورة دقيقة.

ثانياً. التوصيات:

1. لا بد من توفير عدد من الأدوات المباشرة لإدارة السياسة النقدية وزيادة الشفافية والمصداقية والقبولية فيها
2. الاستفادة القصوى من المساعدات الفنية والمالية التي يقدمها البنك وصندوق النقد الدوليين ولاسيما في مجال التدريب والاستشارات الفنية.
3. من أجل تطبيق سياسة البنك المركزي في تخفيف التضخم يجب أن يتمتع باستقلالية تامة عن القرارات السياسية والمالية.
4. توظيف المصارف الأهلية للسيولة الفائضة لديها وذلك عن طريق تقديمها للائتمانات وزيادة مساهمتها في تطوير القطاعات الاقتصادية والمشاريع الخاصة مما يساهم في توفير فرص العمل.
5. تنويع مصادر الإيرادات المالية للعراق من العملات الأجنبية من خلال دعم القطاعات الغير نفطية ورفع مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر

1. أبو السعود، محمدي فوزي، (2014)، الاقتصاد الكلي، دار الجامعة للطباعة والنشر، جمهورية مصر.
2. الافندي، محمد احمد، (2012)، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.
3. الشيباني، فاضل كريمة كزار، (2018)، دور السياسة النقدية التقليدية والمستحدثة في علاج التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق.
4. الرفيعي، سلطان، افتخار محمد مناحي، اروى حاجم، (2019)، اثر السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في العراق للمدة (1999-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد الأول، العراق.
5. الشاذلي، احمد شفيق (2017)، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي، مجلة صندوق النقد العربي، العدد 39، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
6. الحسيني، الدوري، فلاح حسن، مؤيد عبد الرحمن، (2008)، إدارة البنوك مدخل استراتيجي معاصر، ط 4، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن.
7. الخطيب، دياب، فاروق بن صالح، عبد العزيز بن احمد (2013) (1435) دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة، السعودية.
8. شدهان، عمار مجيد، (2016)، تقييم دور السياسة النقدية في العراق خلال المدة (2004-2014)، المجلة العمية للدراسات التجارية والبيئية، ملحق العدد الرابع، مصر
9. درويش، هلال، (2008)، اقتصاديات نقدية، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
10. عمر، سعيدان، (2009)، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي، الجزائر.
11. كنعان، علي، (2012)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان.
12. يونس، محمد (2012)، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.